"البرادعي" أدعو مبارك لتشكيل لجنة منتخبة لوضع دستور جديد لمصر

الخميس 1 يناير 2004 12:01 م

17/12/2009

نافذة مصر / صحف

في حوار أجرته معه جريدة «الشروق المصرية» فى فيينا ، وجه محمد البرادعى دعوة إلى الرئيس محمد حسنى مبارك لإنشاء لجنة تأسيسية لوضع دستور جديد على أن تكون هذه اللجنة بالانتخاب المباشر، وتضم خبراء القانون الدستورى قائلا: «الدعوة لتغيير الدستور ليس بدافع تغيير المواد المتعلقة بطريقة انتخاب رئيس الجمهورية، ولكن لصياغة وضع سليم يقوم على إعادة فرز القيم المجتمعية القائمة فى الوقت الحالى».

يكمل البرادعي : يجب النظر إلى المستقبل، لأن تعديل الدستور لانتخاب الرئيس هدف قصير الأمد، ولن يؤدى إلى حل مشاكلنا لأنه من الممكن أن يأتى المستبد العادل عن طريق هذا الدستور

ويجب أن تكون هذه اللجنة، وفقا للبرادعى، معبرة عن جميع انتماءات الشعب من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، لأن وظيفتها ستكون إعداد دستور جديد لا يقوم على نظام اجتماعى هش

ويؤكد البرادعى: «المسألة لا تتعلق بمن سيُرشح فى **2011**، ولكن بالقيم التى يود المجتمع أن يعيش فى ظلها، وبرؤيته لما يجب أن يكون عليه فى العشرين أو الثلاثين سنة المقبلة»، بحسب تعبيره مشيرا إلى أن المصدر الأساسى لتحقيق ذلك هو دستور جديد

ولذلك، كما يقول البرادعى، «إذا كنا نريد أن نبدأ بداية جديدة وجدية فى مصر، يجب علينا أن نتوقف عن الحديث عن تعديلات لإزالة عوائق قانونية ودستورية فقط، لأن مثل هذه التعديلات قد تساعدنا فى انتخاب رئيس فى ظروف نزيهة فى عام **2011**، إلا أنها تبقى مجرد عملية ترقيع المهم هو ما يأتى بعد ذلك، فالأمر لا يتعلق بشخص واحد فقط، وإنما بمصير وطن».

ومن هنا يحدد البرادعى القيم الأساسية التى يجب أن يقوم عليها الدستور الجديد، وهى حق الإنسان فى حياة كريمة، وحقه فى حياة حرة، وتحقيق العدالة الاجتماعية

التحذير من انتشار الفقر

وحذر البرادعى من تفاقم الفقر فى مصر باعتباره «أقوى أسلحة الدمار الشامل»، بحسب تعبيره، وهو الذى يرتبط فى رأيه بغياب الحكم الرشيد، وأقصر الطرق إلى التهميش والعنف والحروب الأهلية والحروب الإقليمية

ويعبر البرادعى عن قلقه إزاء عواقب اهتراء الطبقة الوسطى، التى يعتبرها حزام المجتمع، لما سيؤدى إليه هذا الاهتراء من أن تصبح القيمة الأساسية التى تحكم مصر هى السلطة أو المال وليس العلم

مصالحة ومصارحة

من جهة أخرى يرى البرادعى، أن مصر تحتاج إلى إجراء عملية «مصالحة ومصارحة وطنية» يجوز أن تسير بالتوازى مع عملية صنع الدستور، «لكى يصدر فى النهاية معبرا عن حقيقتنا وليس عن القناع الذى نضعه».

والمصارحة الوطنية، تعنى وفقا له، الاعتراف بأخطائنا التى ارتكبناها ولم نتعلم منها، فليس من العيب ان نعترف بأخطائنا، لأننا لن نتعلم إلا إذا اعترفنا بها».

وأوضح البرادعى أن كلامه لا يعنى محاسبة أحد فى الوقت الحالى، لأننا «لا نستطيع فى هذه المرحلة أن نتحول بنظرنا من المستقبل إلى الماضى، فمشاكلنا اليوم أكبر بكثير من أن نتطرق منها إلى محاكمات وعقوبات، الماضى له ما له، على الأقل فى المرحلة الحالية دعونا ننظر إلى مصر بمشاكلها الثقيلة، وكيف نسير بها إلى الأمام».

تفويض "البرادعي" للمطالبة بتعديل الدستور كما فعل "سعد زغلول"

في هذه الأثناء دشن عدد من الناشطين السياسيين بالإسكندرية حملة لمساندة الدكتور محمد البرادعى فى الترشح لمنصب رئيس الجمهورية .

وأكد البيان التأسيسى للحملة أنها تستهدف دفع "البرادعى" للضغط بإسم الشعب المصرى لتعديل الدستور بحيث يكون رئيساً شعبياً مثل سعد زغلول

وطالبت الحملة البرادعى بأن يقود حملة لتعديل الدستور تسمح له بالترشيح وحكم مصر عبر فترة انتقالية يجرى خلالها عده تعديلات دستورية تسمح بحرية تكوين الأحزاب وإطلاق الصحف والحريات العامة لجموع المصريين .

ودعت الحملة جموع المصريين بتجميع توكيلات تضم نسبة **51%** من الشعب المصرى لتفويضه بتعديل الدستور المصرى كما قام سعد زغلول فى بداية القرن الماضى

كما أعلنت الحملة عن تنظيم وقفة احتجاجية فى الإسكندرية تتبعها مسيرة صامتة لمطالبة المواطنين بالضغط لتعديل الدستور